تصاعد نضال الجماهير في الارض المحتلة

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ثورة مستمرة داخل الوطن المحتل

دعوات للتظاهر، والاضراب العام ومنشورات ثورية تعمّ المدن الفلسطينية

العدو الصهيوني يخشى الاطفال الفلسطينيين فيحاكمهم عسكرياً

في الوقت الذي تتوالى فيه الانحدارات السياسية للانظمة العربية في اطار متفاوت نسبيا ، من الخيانة الكاملة الى التراجع والردة ، وفي الوقت الذي يأخذ المخطط الامبريالي الصهيوني - الرجعي الهادف اقتلاع جذور الثورة الفلسطينية شكله التطبيقي ، وفي الوقت الذي بدأ اليمين الفلسطيني ضرب الثورة من الداخل ، وذلك بجرها الى معارك داخلية تترجم الى حد بعيد مقولة اطلقها احد اركان الكيان الصهيوني تقول « اما « المخربون » فهم كفيلون بانهاء بعضهم » وسط هذا كله ، تتوالى نضالات جماهيرنا في الارض المحتلة وتنفجر ثورتهم تحت اشكال عدة ، اضراب ، تظاهر ، عمليات عسكرية ، مناهضة يومية باسلة ورفض مستمر للكيان الصهيوني وقواته العسكرية والبوليسية .

الجبهة الشعبية ثورة مستمرة في الداخل

● باستمرار دأب الاعلام الصهيوني على التأكيد على ضرورة القضاء على تنظيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في داخل الارض المحتلة ، وهذا التهديد ان دل على شيء ، انما يدل بالدرجة الاولى على الفعالية الثورية الذي يتمتع بها تنظيم الجبهة الشعبية في الوطن المحتل ، فالعمليات البطولية الشجاعة التي تفردت بها الجبهة الشعبية كأسلوب نضالي فاعل ومتطور في حرب العصابات وحرب المدن داخل الارض المحتلة، ادخلت الرعب في قلوب الجنود الصهاينة ، فتحولت مدن كثيرة في الارض المحتلة وفي طليعة هذه المدن تقف مدينة غزة التي حولها تنظيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الى مدينة مسكونة بالانفجارات والاشباح ، وقدم مناضلوا الجبهة الشعبية تجربة نوعية في مقاومة الاحتلال بكل الوسائل .

ومجددا عادت وسائط العدو الاعلامية الى القول نقلا عن تصريح للناطق العسكري الصهيوني ان ٢٩ شخص تم اعتقالهم في الايام القليلة الماضية في اعقاب اكتشاف شبكة خلايا فدائية تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .

وقالت هذه الوسائل ان عدداً من المعتقلين تلقى دورات تدريبية في المعسكرات الفلسطينية في لبنان .

هذا ولم يذكر الناطق العسكري الصهيوني المنطقة التي تم اعتقال الفدائيين الفلسطينيين فيها ، الامر الذي يسمح بالاعتقاد ان لجوء العدو الصهيوني لمثل هذه الادعاءات يأتي في سياق المحاولة الفاشلة التي يقوم بها لاعادة الاعتبار الى مؤسسات امنه التي حطمتها عمليات الثوار داخل الارض المحتلة .

دعوة للاضراب والتظاهر في نابلس :

● قامت مدينة نابلس المحتلة صباح الاحد ٢٤ - تموز لتجد شعارات كتبت على مداخل العديد من الابنية والجدران والمحال التجارية تحمل توقيع الثورة الفلسطينية وتدعو الى الاضراب العام والتظاهر احتجاجا على الاستيطان الصهيوني المستمر في الضفة الغربية المحتلة .

ومن جهة اخرى قالت صحيفة دافار الصهيونية ان منشورات ثورية فلسطينية عمت جميع مناطق فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ .

واضافت ان هذه المنشورات كتبت باللغتين العربية والعبرية وتندد بالاحتلال الصهيوني وحملات العدو القمعية ضد ابناء الشعب الفلسطيني .

وقالت الصحيفة ان المنشورات وزعت في المدارس داخل فلسطين المحتلة . كما ان قوات شرطة العدو التي اصابها الذهول لشمول هذه المنشورات وتوزيعها بدأت حملة اعتقالات وبحث واستجواب في صفوف المواطنين الفلسطينيين .

سلسلة احكام ارهابية بحق الجماهير الفلسطينية :

● تؤكد الانباء الواردة من الوطن المحتل ، ان المحاكم العسكرية الصهيونية تواصل اصدار احكامها التعسفية ضد عدد من المواطنين الفلسطينيين ، حتى الذين لا يتجاوزون سن الطفولة بعد .

في مدينة نابلس :

اصدرت المحكمة العسكرية الصهيونية احكاما بغرامات مالية بحق اربعة من احداث مدينة نابلس - تتراوح اعمارهم بين ١٢ - ١٥ عاما وهم :

- زياد تيسير حلاوة .
- جمال طاهر النابلسي .
- مجدي تيسير قرقش .
- جواد اسحق السعودي .

حكم على كل منهم بغرامة مقدارها عشرة الاف ليرة « اسرائيلية » وبالسجن ستة اشهر مع وقف التنفيذ ، وفي حالة عدم دفع المبلغ يسجن والد كل منهم بدلا عنه وذلك بدعوى مهاجمة وسائط النقل والامن الصهيونية .

في اللد :

حكمت المحكمة العسكرية الصهيونية على الطالبة ايمان الخطيب وعمرها ١٧ عاما من بيت لحم بالسجن ثماني سنوات بدعوى حيازة السلاح والانتماء للثورة الفلسطينية .

في رام الله :

حكمت محكمة عسكرية صهيونية في مدينة رام الله المحتلة على المواطن الفلسطيني علي حسين خضر بالسجن لمدة ثلاثين شهرا سجن فعليا وبالسجن لمدة سنتين مع وقف التنفيذ .

كما حكمت على المواطن الفلسطيني نجيب عمر حسين بالسجن لمدة ثلاثة عشر شهرا سجنا فعليا وبالسجن لمدة سنة مع وقف التنفيذ وذلك بدعوى الانتماء للثورة الفلسطينية ومقاومة الاحتلال الصهيوني .

كما اجلت نفس المحكمة محاكمة خمس طالبات من معهد المعلمات في بلدة الطيرة حتى يوم الخميس الموافق ١٠ اب من الشهر القادم وذلك بدعوى الاشتراك في المظاهرات المناهضة للاحتلال والتي جرت في اوائل شهر اذار الماضي بالضفة الغربية المحتلة .

في القدس :

اصدرت محكمة « العدل » العليا الصهيونية امرا بوقف محاكمة اربعة عشر مواطنا فلسطينيا من مدينة القدس التي كان مقررا محاكمتهم في اعقاب برقية الاحتجاج شديدة اللهجة التي تقدمت بها المحامية اليهودية فيليشيا لانجر الى المحكمة المذكورة بوقف محاكمة المواطنين الفلسطينيين .

وجاء في البرقية :

ان جميع الشباب الذين تزمع محكمة القدس محاكمتهم فلسطينيون لا تتجاوز اعمارهم الخمسة عشر عاما ، ومن ثمة لا يحق لهذه المحكمة محاكمتهم وان هناك محكمة للاحداث « مخولة » بالنظر في امورهم .

في جنين :

من المقرر ان تصدر المحكمة العسكرية الصهيونية في المدينة احكامها التعسفية الجائرة بحق المواطنين الفلسطينيين ، معروف ربايعة ، وحسن ربايعة وذلك بدعوى مناهضة الاحتلال الصهيوني والاشتراك في المظاهرات التي اندلعت في الضفة الغربية المحتلة في شهر اذار الماضي احتجاجا على الاحتلال الصهيوني وممارساته التعسفية والارهابية بحق الجماهير الفلسطينية .

كما حددت نفس المحكمة في جلستها يوم ٢٣ - ٧ - محاكمة المواطنين الفلسطينيين ، تيسير عسيران ونصر خالد جرار من جنين بدعوى مقاومة الاحتلال الصهيوني .

وفي الخليل :

افادت الانباء الواردة من الارض المحتلة ان المحكمة العسكرية الصهيونية في مدينة الخليل ، ستصدر احكامها الارهابية بحق عدد من المواطنين الفلسطينيين من بلدة يطا قضاء الخليل وهم : حسن يطه ، وصادق عوابسه ومحمد السامره وذلك بدعوى الانتماء للثورة الفلسطينية ومقاومة الاحتلال .

استقالة هيروفيتش

والعدول عنها تأكيد لاستمرار الازمة الاقتصادية الخانقة للعدو

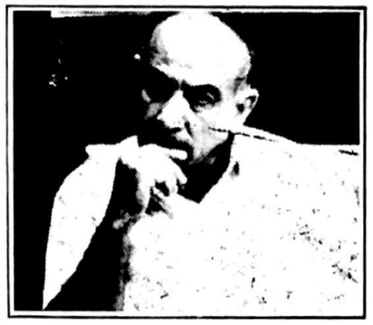

استقال بيغال هورفيتش من منصبه كوزير للصناعة والتجارة والسياحة في حكومة بيغن اثر اقرار مجلس وزراء العدو للميزانية الاضافية التي تقدم بها سيمحا ايرليخ وزير المالية وعارضها هيروفيتش وبعض الوزراء الاخرين ، ثم عاد عن استقالته بعد توسلات بيغن اليه لكي لا يحدث ازمة سياسية لا يريدها هيروفتش نفسه . وينتمي هيروفتش الى حركة (لاعام) بينما ينتمي ايرليخ الى حزب (الاحرار) والتنظيمين مؤتلفان في « الليكود » .

وكانت حكومة بيغن قد تبنت منذ استلامها للسلطة في العام الماضي سياسة اقتصادية جديدة رسمها ايرليخ وتحفظ على بعض اجزائها هيروفتش ، وتقوم هذه السياسة اساسا على كبح جماح التضخم الذي يشكل الداء العضال في اقتصاد العدو ويؤدي الى ارتفاع الاسعار بشكل متوال ومخيف .

وبعد مضي حوالي العام على تطبيق سياسة ايرليخ التي قلصت تدخل الدولة وزادت من الحرية الاقتصادية ، واعتمدت حلولا للازمة الاقتصادية منها تقليل النفقات العامة ، بعد هذه المدة ثبت فشل السياسة الجديدة فشلا ذريعا . وذكرت صحيفة (دافار) ان استمرار ارتفاع معدلات التضخم المالي وتباطوء زيادة التصدير ، وعدم التمكن من تقليص عجز ميزان المدفوعات يؤكد بشهادة واقعية فشل سياسة ايرليخ .

ومن العلاجات التي اعتبرها ايرليخ دواء للازمة الاقتصادية ، موضوع تخفيض النفقات العامة والميزانية الحكومية الاعتيادية ، لذا قدم ميزانية الحكومية الاعتيادية ، لذا قدم ميزانية مقلصة مقدارها ١٨٤ مليار ليرة « اسرائيلية » (حوالي ١٠ مليار دولار) . ولم يكد ايرليخ يصل الى شهر تموز حتى تأكد له فشل ميزانيته وقصورها وبدأ في طرح مبررات للحصول على ميزانية اضافية ، منها ان الاجور لم تثبت كما كان يريد ، وان اسعار الكثير من السلع ارتفعت من منشئها وغير ذلك .

وتقدم ايرليخ الى مجلس الوزراء بطلب ميزانية اضافية مقدارها ٢٨ مليار ليرة (حوالي ١،٨ مليار دولار) ، وقامت قائمة هيروفيتش الذي يعارض زيادة النفقات يعتبرها السبب الاول لزيادة التضخم وتدهور الصناعة . هنا بذل ايرليخ محاولات عديدة لارضاء هيروفيتش بتقليص طلب الزيادة الى حوالي ١،٥ مليار دولار فقط ولكن هيروفيتش رفض ذلك بشدة وقال « انني لن اساعد في سياسة تضخمية تعود باضرار خطيرة على اقتصادنا ، آن عجزا في الميزانية - الفرق بين النفقات والايرادات - قدرة ١،٥ مليار ليرة لهو اكبر بكثير مما يتحمله اقتصادنا » وهدد بالاستقالة ان لم يخفض الطلب بمقدار ٣ مليار ليرة .

وفي مجلس وزراء العدو صوت ١٠ اعضاء لجانب اقتراح ايرليخ و ٥ ضده وامتنع ٥ عن التصويت ، وعلى الفور قدم هيروفيتش استقالته ، رغم توسلات زملاءه ورجاء مناحيم بيغن .

وفور كشف الاستقالة سارع بيغن لابعادها عن المواضيع السياسية ، وذكرت مصادره بان ليست هناك علاقة لاستقالة هيروفيتش بموضوع المفاوضات مع مصر والتسوية . ولولا عودة هيروفيتش عن الاستقالة لحدث تأثير كبير على التوازن القلق داخل حكومة العدو التي تتزايد الاتجاهات المتصارعة داخلها .